

الإنفاق الحكومي وفق نظرية العلة الهولندية دراسة قياسية للفترة ما بين (1990/2016)

Government spending according to the Dutch cause theory quantitative study for the period between (1990/2016)

د. حداب محي الدين¹؛ د. قنوني الحبيب²

HADDAB Mahieddine¹, KENOUNI alhabib²

استاذ محاضر جامعة معسكر (الجزائر)؛ مخبر الانتماء؛ m.haddab@univ-mascara.dz؛

استاذ محاضر جامعة معسكر مؤسسة الانتماء (الجزائر)؛ مخبر الانتماء؛ guenouni.hbib@univ-mascara.dz؛

تاريخ الاستلام: 2020/04/14 تاريخ القبول: 2020/05/17 تاريخ النشر: 2020/06/15

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى تأثير الربيع الاقتصادي (النفطي) على تأخر التنمية في البلد ، فرغم العوائد المالية الضخمة جراء ارتفاع أسعار النفط إلى أن الملاحظ هو زيادة الإنفاق الحكومي بشكل كبير خصوصا في قطاع الخدمات (الإنفاق الاستهلاكي) على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والزراعة ، وهذا ما عالجته نظرية العلة الهولندية.

كلمات مفتاحية: العلة الهولندية، الإنفاق الحكومي ، الاقتصاد الجزائري، النفط، المحروقات
تصنيفات JEL : P24 ، R13 ، D64.

Abstract: (Do not exceed 150 words)

The aim of this study is to show the impact of economic rent on oil development delay in the country, Despite the huge financial returns due to the high oil prices, it is noticeable that government spending has increased significantly, especially in the services sector (consumer spending) at the expense of other productive sectors such as industry and agriculture, this is addressed by the Dutch cause theory.

Keywords: Dutch cause, government spending, Algerian economy, oil, hydrocarbons.

JEL Classification Codes: P24, R13, D64.

¹ د. حداب محي الدين؛ الايمائل: m.haddab@univ-mascara.dz

د. حداب محي الدين ؛ د. قنوني الحبيب ؛ الإنفاق الحكومي وفق نظرية العلة الهولندية دراسة قياسية للفترة ما بين (1990/2016)

مقدمة:

سنحاول في هذه الورقة البحثية تبيان أثر الانفاق في العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري ، وهذا وفق الاشكالية التالية :
ما مدى تأثير الانفاق حسب نظرية العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري؟ ولتبيان العلاقة بنينا دراستنا على الفرضيتين التاليتين :

- وجود تأثير مباشر للعلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري.
- وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي و اسعار النفط.

2. أهمية الدراسة :

تمكن اهمية هذه الدراسة في ابراز مدى تأثير الربح البترولي على الاقتصاد الوطني ، خصوصا في ظل التغيرات الحادة في اسعار المحروقات هذا من جهة و من جهة أخرى محاولة اسقاط النموذج الهولندي على الاقتصاد الجزائري في ظل التوافق الحاصل من حيث الاعتماد على المداخل النفطية الكبيرة مع تراجع القطاعات الانتاجية.

3. اهداف الدراسة:

من خلال هذه الدراسة نسعى الى تبيان ان المشكل الحقيقي في الاقتصاد الجزائري يكمن في ترشيد الانفاق الحكومي وليس في حجمه ، فرغم استفادة البلد من موارد مالية كبيرة جراء ارتفاع اسعار النفط الا ان القطاعات الانتاجية عامة و القطاع الصناعي بصفة خاصة شهد تراجع كبيرة ، وهذا ما يقودنا الى الاعتقاد ان المورد الربحي هو نقمة اكثر منه نعمة.

4. منهجية الدراسة:

باعتدانا على المنهج التحليل والوصفي في الجانب النظري و الذي حاولنا فيه جمع قدر معتبر من المعطيات و البيانات و محاولة تحليلها، اما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج الاحصائي من خلال محاولة ايجاد علاقة احصائية بين حجم الانفاق الحكومي ومختلف القطاعات.

5-الاطار المفاهيمي لمصطلحات البحث:**1.5- تعريف العلة الهولندية**

المرض الهولندي، العلة الهولندية، العلة الربعية، لعنة الموارد الطبيعية، و يطلق عليها باللغة الفرنسية (le syndrome hollandais)، و باللغة الإنجليزية (dutchdisease)، كل هذه المصطلحات تصب في معنا واحد رغم اختلاف طرق و أوجه تعريفه إذ يعرف على أنها:

1 - هي حالة الانفجار (un boom) في قطاع إنتاجي مصدر يؤدي إلى انتقال عوامل الإنتاج من القطاعات الأخرى إلى هذا الأخير، بمعنى آخر ان كل زيادة كبيرة و غير متوقعة لأسعار السلع الغير تجارية (non échangeable) وكذا الخدمات، تعطي نتائج سلبية على القطاعات التي تنتج السلع التجارية (échangeable) (Marc –Antoine Adam, 2003)

2 - وهي حالة التوسع الفجائي، القوي و الغير متوقع لقطاع معين، يتميز بمنافسة دولية يعجل باندثار القطاعات الأخرى (Jean-Jacques Nowak, 1995)

3 - نظرية تركز على إعادة التوزيع القطاعي لعوامل الإنتاج ردا على أثر مواتية إما من اكتشاف موارد جديدة أو زيادة في أسعار بعض السلع الأساسية بشكل عام والقابلة للتصدير (Alan gelb, 1989).

يعود تاريخ ظهور هذا المرض إلى سنة 1951 على اثر اكتشاف البترول و الغاز في بحر الشمال (هولندا) و الأرض الواطئة و كذ مناجم الذهب في استراليا ، بلاد الغال و جنوب فكتورية ، و قد نشر أول مقال في مجلة الإكونوميست البريطانية الصادر في أحد أعدادها سنة 1977 ، وقد ظهرت بعد ذلك دراسة معمقة حول هذه الظاهرة في نفس المجلة السابقة (*EconomisteThe*) في عددها 92 الصادرة في سنة 1982 للعالمين كوردن (*Corden*) و نيري (*Neary*) تحت عنوان (*Boomingsector and dindustrialisationin smal open countrie*)

حيث تطرقا إلى الاثر الانفجاري الذي خلفه إكتشاف النفط و الغاز في هولندا (الأرض الواطئة) في الأراضي التابعة لها في بحر الشمال، وبهذا ارتبط إسم العلة الهولندية بهذا البلد.

3.5- الآثار المتوقعة من العلة الهولندية

إن أي توسع في قطاع التعدين (المناجم مثلا) له أثرين سلبيين أساسيين على قطاعات الانتاجية التبادلية و هما : أثر الإنفاق و أثر إعادة تخصيص الموارد (حركة الموارد).

أ- أثر إعادة تخصيص الموارد (حركة عوامل الانتاج)

و نعني بها حركة تنقل عوامل الانتاج (العمل) من القطاع المتأخر إلى القطاعين التوسعي و قطاع الخدمات، و ذلك نتيجة لتوسع قطاع التعدين مما يتطلب زيادة الطلب على اليد العاملة فيؤدي إلى انتقالها من القطاعات الانتاجية الأخرى (كالصناعة مثلا) إلى هذا الأخير، نظرا لارتفاع الأجور و تحسن الخدمات الاجتماعية مما يجعل بتوسع قطاع التعدين على حساب القطاع الصناعي (*Jean-Philippe Koutassila*).

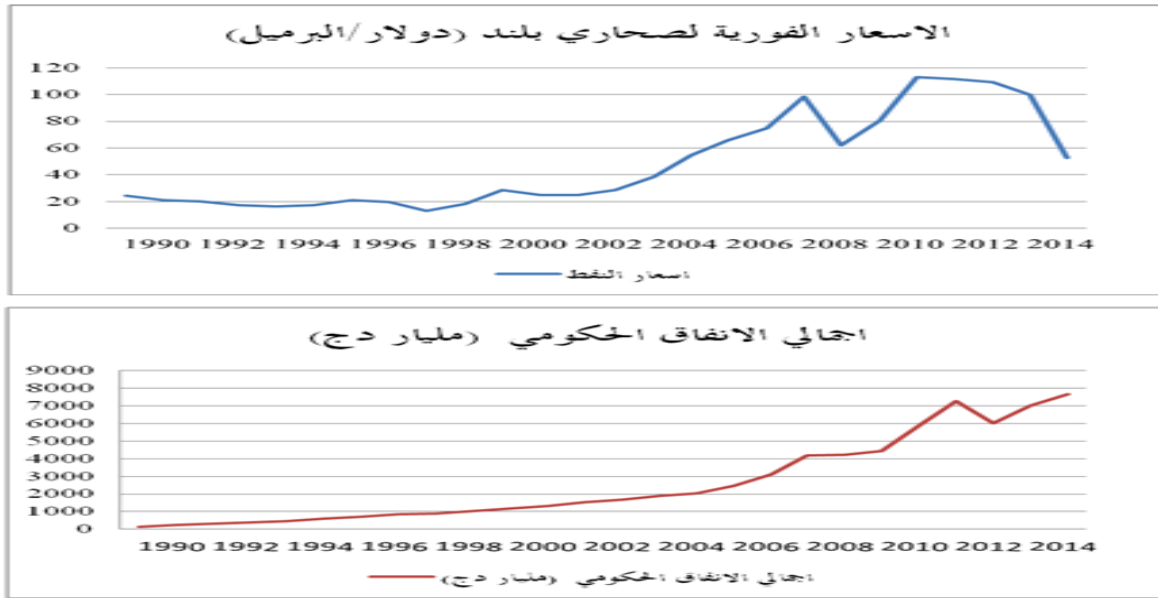
ب- أثر الانفاق

إن العوائد المالية الناتجة عن التوسع في قطاع المناجم سيخلق فائض في ميزان المدفوعات مما يساعد على زيادة الدخل القومي و كذا الفردي، و بالتالي سيخلق طلب إضافي على السلع الاستهلاكية و كذا الخدمات مما سيؤدي إلى ارتفاع معدل سعر صرف العملة المحلية مقارنة مع نظيرتها، وهذا ما سيجعل أسعار السلع المستوردة أرخص من غيرها المحلية و على اعتبار عقلانية المستهلك فإنه سيفضل الأولى عن الثانية و هذا ما سينتج عنه زيادة الواردات على الصادرات، فينتقل اقتصاد الدولة من اقتصاد يعتمد على الصناعة إلى اقتصاد يعتمد على التجارة و بالتالي عجز الميزان التجاري و في الأخير عجز في ميزان المدفوعات.

6. تحليل أثر الانفاق على الاقتصاد الجزائري

يتجلى اثر الانفاق في زيادة حجم الانفاق الحكومي بنسبة كبيرة تزامنا مع الارتفاع الكبير لأسعار النفط، في ظل زيادة مداخيل البلد من الاحتياطي الأجنبي مما يشجع الحكومة على زيادة الانفاق الاستثماري و كذا الانفاق الاستهلاكي و الشكل البياني رقم (01) الموالي يبين العلاقة بين أسعار النفط و الزيادة الانفاق الحكومي في الجزائر للفترة 1990-2015

الشكل البياني رقم (01): العلاقة بين اسعار النفط و الزيادة الانفاق الحكومي في الجزائر للفترة 1990-2015



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على ماييلي:

– الاسعار الفورية صحاري بلند: بنك المعلومات لمنظمة الاوابك www.oapecorg.org/Home/DataBank

– جمالي الانفاق الحكومي :: من 1990-2012: ليلية غضبانه (بتصرف). العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2 العدد 1، 2015 ص 72—73

من 2013-2015: اقتصاد/القطاع-المالي-تمويل-الحكومة-العامة/إجمالي-الإنفاق-الحكومي-العام على الموقع www.knoema.com/atlas.

من خلال الشكل البياني اعلاه نلاحظ ان ميل منحى الانفاق الحكومي موجب وهو دلالة على أن هذا الاخير في ارتفاع مستمر متزامنا مع ارتفاع في اسعار النفط بداية من 2000 اذ انتقلت الاسعار من 24.42 دولار/البرميل سنة 1990 الى 28.42 دولار/البرميل سنة 2000 بعد تذبذب في الاسعار خلال هذه المدة في حين انتقل مجمل الانفاق الحكومي من حوالي 142 مليار دج الى 1178 مليار دج . ويمكن ان نميز ثلاثة مراحل اساسية هي :

المرحلة الاولى : 1990-1998: ، في ظل الازمة الامنية و الركود الاقتصادي للبلد مما دعها الى طلب الدعم من المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي في اطار ما يسمى بسياسة التثبيت الاقتصادي لحل الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد خصوصا في ظل انخفاض أسعار النفط بداية من صدمة 1986 مما ساهم في زيادة معدلات البطالة ووصلت الى 224.40% سنة 1994 بعدما كانت 20.60 في سنة 1991.

بنك المعلومات للبنك الدولي على الرابط²

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2016&locations=DZ&start=1991&view=chat>

د.حداب محي الدين ؛ د. قنوني الحبيب ؛الانفاق الحكومي وفق نظرية العلة الهولندية دراسة قياسية للفترة ما بين (1990/2016)

المرحلة الثانية : 1999-2009: مع بداية الألفية الجديدة انتعش معها السوق النفطي مما أدى الى ارتفاعه الى مستويات قياسية و بلغت 98.6 دولار للبرميل في سنة 2008 ليتضاعف معها وسجل ما قيمته 4190 مليار/دج في نفس السنة بعدما كان 1034 مليار / دج في سنة 1999، مما شجع الحكومة على اتباع سياسة انفاق توسعية بدأت بسياسة الانعاش الاقتصادي والذي امتد من 2001-2004، و خصص له ما قيمته 7 مليار دولار ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي و الذي امتد من 2005-2009، بقيمة 55 مليار دولار.

كما شهدت سنة 2006 التسديد المسبق للديون الخارجية لدى نادي لندن و تم تخفيضها الى حوالي 4.7 مليار دولار، و قد صاحب ذلك ارتفاع ي مستويات التشغيل و انخفاض في مستويات البطالة 3.

المرحلة الثالثة : 2010-2014: تنفيذ البرنامج الخماسي الثالث الذي سمي ببرنامج تعزيز النمو الاقتصادي اذ تطلب هذا البرنامج جملة من النفقات قدرت بـ 21.214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار و شمل شقين اثنين هما:4:

أ - استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها بالخصوص صفيق طاعا نالسكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

ب - إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11 534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار. ضف الى ذلك مجموعة من المشاريع الكبرى و الضخمة سطرت في تلك الفترة منها :

☞ أكثر من 3.100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات و زيادة قدرات الموانئ.

☞ ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة.

☞ 1.800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية و قطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

☞ أكثر من 1.500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص منها: أكثر من 1.000 مليار دج تم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية ، وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية.

7- الدراسة القياسية لآثر الانفاق حسب نظرية العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري

بناء النموذج:

حيث سندرس مدى تأثير الانفاق الحكومي باعتباره متغير تابع من حيث مساهمته في الناتج الداخلي الخام بكل من القطاع الصناعي و الفلاحي و الخدمات و كذا قطاع المحروقات باعتبارها متغيرات مستقلة ، و هل هناك علاقة بين القطاع التوسعي (المحروقات) و الانفاق الحكومي. أما فيما يخص فترة الدراسة فقد تم حصرها من سنة 1990 الى غاية 2016 و هذا لأنه في تلك الفترة فقد شهدت اسواق النفط العالمية انخفاضا ثم ارتفاعا ثم لتعاود الانخفاض مجددا و هذا ما سيساعدنا على فهم

بن عزة هناء، اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2014)، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ظن المجلد الرابع ، 3 العدد الأول، جوان 2017 ، ص 134
<http://algerianembassy-saudi.com/pdf/quint.pdf> برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) عن بيان اجتماع مجلس الوزراء، ماي 2010 على الموقع (4)

د. حداب محي الدين ؛ د. قنوني الحبيب ؛ الانفاق الحكومي وفق نظرية العلة الهولندية دراسة قياسية لفترة ما بين (1990/2016)

و تحليل توافق النظرية مع المعلومة الاحصائية ، وقد تم ادراج اللوغاريتم النبيري على مختلف متغيرات الدراسة لضمان الصيغة الخطية للنموذج والجدول الموالي رقم (01): يعرف اهم متغيرات الدراسة وكذا مصدر البيانات

الجدول رقم (01): جدول تعريفى لمتغيرات الدراسة:

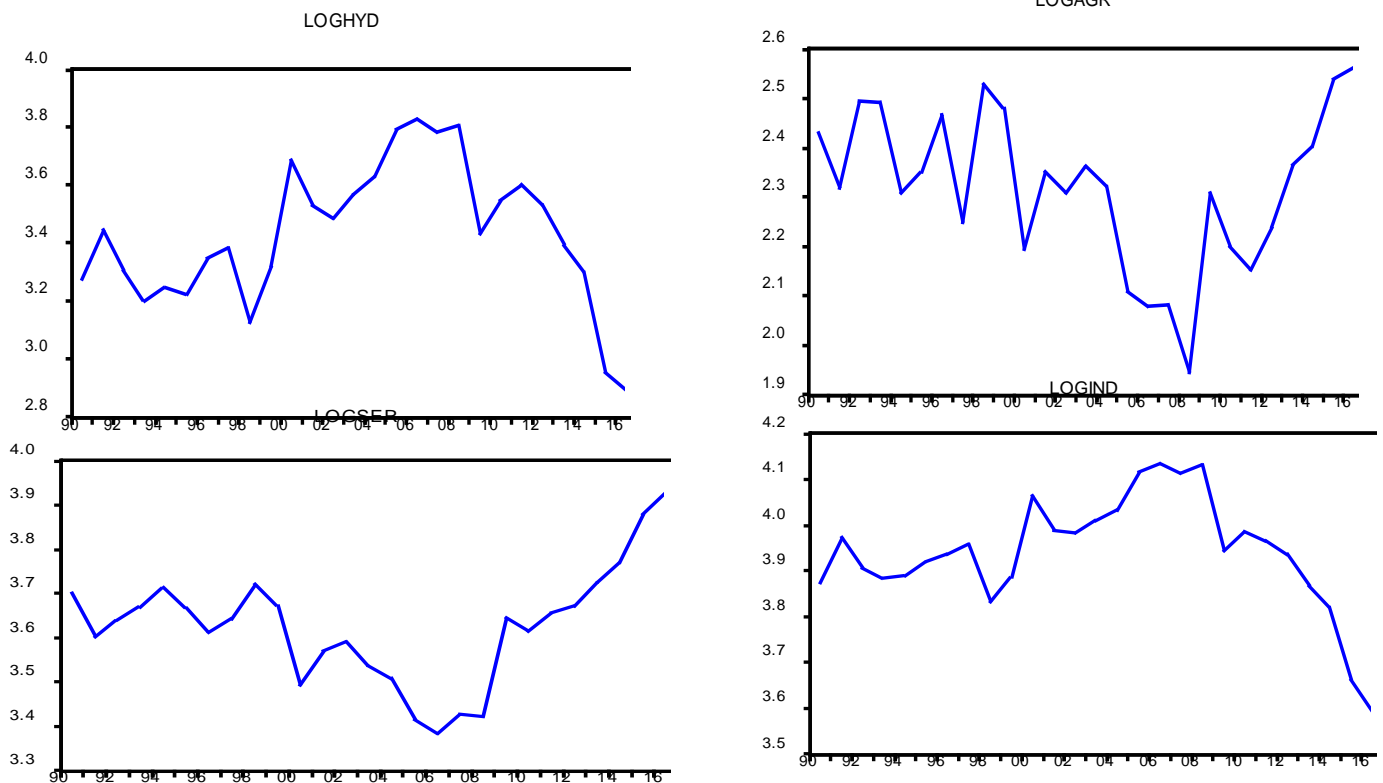
المتغير	تعريفه	مصدره
Log gov	لوغاريتم نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي	البنك الدولي
Log hyd	لوغاريتم نسبة القيمة المضافة لقطاع المحروقات الى الناتج المحلي الاجمالي	البنك الدولي
Log ind	لوغاريتم نسبة القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات الى الناتج المحلي الاجمالي	البنك الدولي
Log agr	لوغاريتم نسبة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة الى الناتج المحلي الاجمالي	البنك الدولي
Log ser	لوغاريتم نسبة القيمة المضافة لقطاع الخدمات الى الناتج المحلي الاجمالي	البنك الدولي

المصدر: من اعداد الباحثين

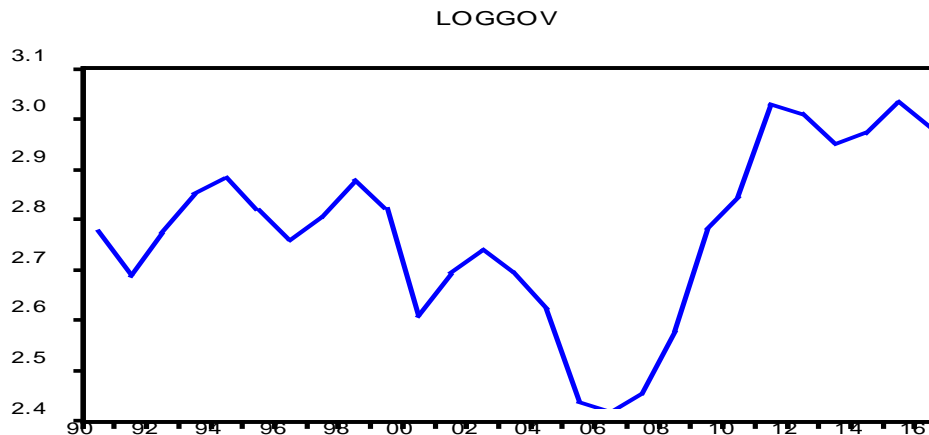
المطلب الثاني : تقدير النموذج

$$\text{Loggov} = c + \alpha_1 \log \text{hyd} + \alpha_2 \log \text{ind} + \alpha_3 \log \text{agr} + \alpha_4 \log \text{ser} + \varepsilon_t$$

أولاً: التمثيل البياني للسلاسل الزمنية:



د.حداب محي الدين ؛ د. قنوني الحبيب ؛ الانفاق الحكومي وفق نظرية العلة الهولندية دراسة قياسية للفترة ما بين (1990,2016)



من خلال التمثيلات البيانية نلاحظ أن السلاسل الزمنية غير مستقرة في مستواها الأصلي، وسوف نتأكد من ذلك من خلال اجراء اختبار الاستقرار.

ثانيا: اختبار الاستقرار

يهدف هذا الاختبار الى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع خلال الفترة 1990-2016، و التأكد من مدى ثباتها وكذا تحديد رتبة استقرارية كل متغير على حدة ، لأجل ذلك سنقوم باستخدام اختبار فليب بيرون (Phillips-Perron) (pp) لأن حجم العينة صغير وتم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم (02): استقرارية السلاسل الزمنية للنموذج

المتغيرات	المستوى			الفروق الأولى			النتيجة
	M1	M2	M3	M1	M2	M3	
	الثابت	ثابت و اتجاه	بدون	ثابت	ثابتو اتجاه	بدون	
Log hyd	0.6956	0.9795	0.4681	0.0004	0.0012	0.000	مستقرة بعد الفرق الأول
Log ind	0.9048	0.9950	0.3892	0.0004	0.0007	0.000	مستقرة بعد الفرق الأول
Log agr	0.1413	0.4672	0.7733	0.000	0.000	0.000	مستقرة بعد الفرق الأول
Log ser	0.8379	0.9679	0.8293	0.0005	0.0012	0.000	مستقرة بعد الفرق الأول
Log gov	0.5658	0.7873	0.7756	0.0090	0.447	0.0005	مستقرة بعد الفرق الأول

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات eviews09

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان السلاسل الزمنية مستقرة بعد الفرق الأول وذلك بالاعتماد على احتمال احصائية فليب بيرون التي كانت اكبر من 5% في المستوى وأقل من 5% عند الفرق الأول، اي أن المتغيرات متكاملة ومن نفس الدرجة ، وعلى هذا الاساس سنقوم اجراء اختبار التكامل المشترك.

د.حدا ب محي الدين ؛ د. قنوني الحبيب ؛ الانفاق الحكومي وفق نظرية العلة الهولندية دراسة قياسية للفترة ما بين (1990/2016)

ثالثا: اختبار التكامل المشترك

الجدول رقم (03) : اختبار التكامل المشترك للنموذج

احتمالية	القيمة الدرجة عند5%	احصائية القيمة العظمى	احتمالية	القيمة الدرجة عند 5%	احصائية الاثر	فرضية العدم
0.0009	33.8768	46.74763	0.0006	69.81889	89.66703	بدون
0.2846	27.5843	20.86209	0.1345	47.85613	42.91940	على الاقل 1
0.1952	21.1316	16.53375	0.2953	29.79707	22.05730	على الاقل 2
0.8558	14.2646	4.033221	0.7510	15.49471	5.523550	على الاقل 3
0.2222	3.84146	1.490329	0.2222	3.841466	1.490329	على الاقل 4

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات 09views

من خلال احتمال اختبار الاثر و اختبار القيمة العظمى وبعد رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، نلاحظ ان هناك معادلة تكامل مشترك واحدة و عليه نقوم بتقدير النموذج بطريقة نموذج تصحيح الخطأ (VECM)

رابعا: تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM:

هناك طريقتين لتقدير النموذج ب: VECM، طريقة جوهانسن وطريقة انجل جرنجر، و سوف نقوم بتقدير النموذج باستخدام الطريقة الثانية و التي تعتمد على التقدير في المدى الطويل و القصير.

الفرع الاول: على المدى الطويل

أ - تقدير المعادلة:

نقوم بتقدير النموذج على المدى الطويل بطريقة المربعات الصغرى و باستعمال السلاسل الزمنية الأصلية ،

فكانت المعادلة المقدره كالتالي:

$$\begin{aligned} \text{LOGGOV} = & -17.85 + 0.34*\text{LOGHYD} + 1.78*\text{LOGIND} + 0.16*\text{LOGAGR} \\ & (0.0) \quad (0.04) \quad (0.00) \quad (0.25) \\ & + 3.32*\text{LOGSER} \\ & (0.0) \\ & \mathbf{R^2_{adj}} = (0.91) \quad \mathbf{Prob(F-Statistic)} = 0.00 \quad \mathbf{DW} = 1.95 \end{aligned}$$

من أجل معرفة اذا كانت هناك علاقة على المدى الطويل لابد من أن تكون سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى

د. حداد محي الدين ؛ د. قنوني الحبيب ؛ الانفاق الحكومي وفق نظرية العلة الهولندية دراسة قياسية للفترة ما بين (1990/2016)

ب- دراسة استقرارية سلسلة البواقي:

بعد استخراج سلسلة البواقي قمنا بدراسة استقراريتهما وكانت النتائج موضحة في الجدول الموالي :

الجدول رقم (04): استقرارية سلسلة البواقي للنموذج على المدى الطويل

النتيجة	المستوى			المتغيرات
	M3	M2	M1	
	بدون	ثابت واتجاه	الثابت	
مستقرة عند المنستوى	0.00	0.000	0.00	البواقي

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات views09

من خلال نتائج اختبار استقرارية البواقي حيث كانت احتمالية احصائية prob اقل من 5% ، ومنه نستنتج أنها مستقرة في المستوى وبالتالي يمكن القول أنه هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

وبالتالي من خلال المعادلة المقدرة سابقا نلاحظ أن النموذج معنوي من خلال احتمالية فيشر أقل من 5% وكل المتغيرات معنوية بالاعتماد على احتمال احصائية ستودنت اقل من 5% ، ما عدا متغير القطاع الفلاحي (احتمال احصائية ستودنت اكبر من 5%) اضافة الى ان المتغيرات المستقلة تفسر ما قيمته 91% من المتغير التابع، في حين تبقى 9% لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج. وهذا ما يفسر القوة التفسيرية للنموذج.

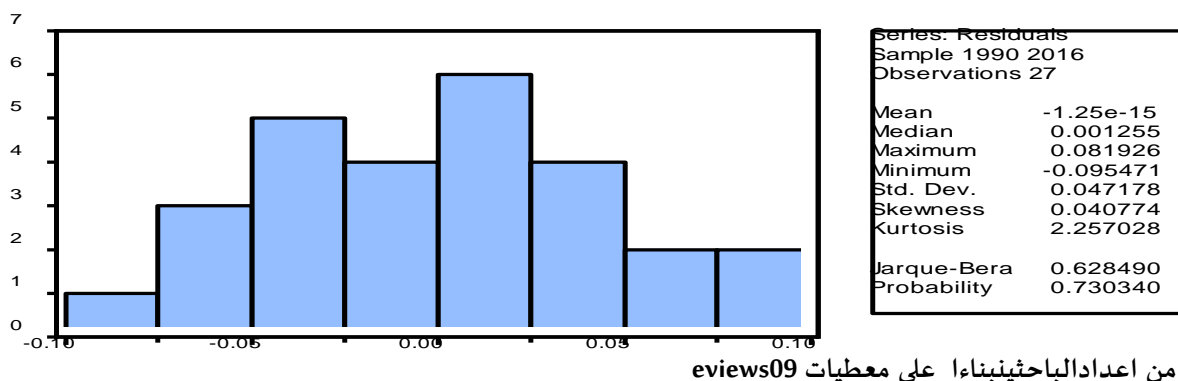
من خلال اشارة المعاملات نلاحظ أنه هناك علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية حيث أن :

- كلما زادت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي ب 1% يزداد الانفاق الحكومي ب 0.34%.
- كلما زادت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي ب 1% يزداد الانفاق الحكومي ب 1.78%.
- كلما زادت مساهمة قطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي ب 1% يزداد الانفاق الحكومي ب 0.16%، بالرغم من عدم معنويتها احصائيا.
- كلما زادت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي ب 1% يزداد الانفاق الحكومي ب 3.32%.

ج- اختبار البواقي:

من أجل الاعتماد الكلي على النموذج لابد من اجراء بعض الاختبارات على البواقي من بينها نجد:

1 - اختبار التوزيع الطبيعي لجارك بيرة: (Jarque- Bera)



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على معطيات eviews09

من خلال احتمال احصائية جارك بيرة (J.B) نلاحظ أن 0.73 < 0.05 و بالتالي البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

2 - اختبار تجانس التباين: و الجدول رقم (05) الموالي يبين ذلك

جدول رقم (05) اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.842574	Prob. F(1,24)	0.3678
Obs*R-squared	0.881830	Prob. Chi-Square(1)	0.3477

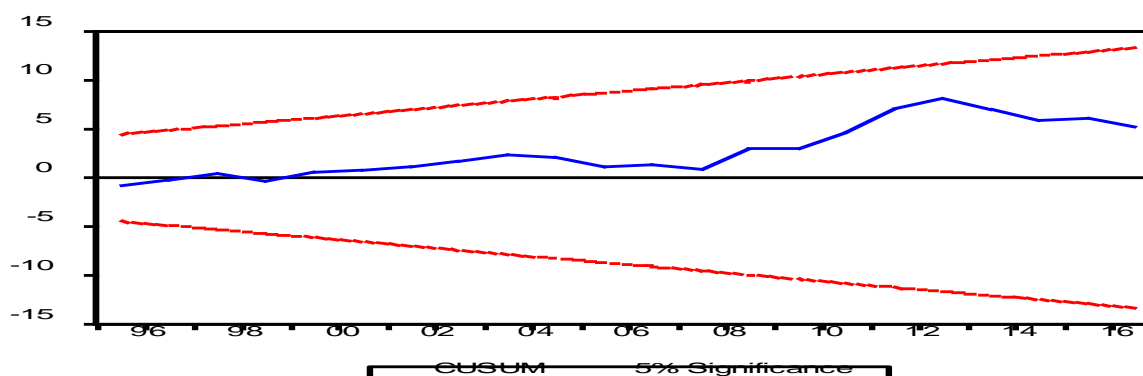
المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات eviews09

من خلال احتمال احصائية فيشر نلاحظ أن 0.36 < 0.05 و بالتالي التباين متجانس.

3 - الاستقرار الهيكلي للنموذج:

من أجل دراسة الاستقرار الهيكلي للنموذج لابد من اجراء اختبار CUSUM والشكل البياني رقم (02) الموالي يبين ذلك:

الشكل البياني رقم (02): اختبار CUSUM للاستقرار الهيكلي للنموذج على المدى الطويل



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على معطيات eviews09

د.حدا ب محي الدين ؛ د. قنوني الحبيب ؛ الانفاق الحكومي وفق نظرية العلة الهولندية دراسة قياسية للفترة ما بين (1990,2016)

من خلال هذا الاختبار نلاحظ ان النموذج داخل مجال الثقة وبالتالي النموذج مستقر هيكليا.

الفرع الثاني: على المدى القصير:

❖ تقدير المعادلة:

نقوم بتقدير النموذج على المدى القصير بطريقة المربعات الصغرى وباستعمال السلاسل الزمنية بعد الفرق الأول ، و
اضافة سلسلة البواقي المبطة بسنة واحدة ، فكانت المعادلة المقدرة كالتالي:

$$D(\text{LOGGOV}) = 0.0007 + 0.41 * D(\text{LOGHYD}) + 0.81 * D(\text{LOGIND}) + \\ (0.93) \quad (0.08) \quad (0.26) \\ 0.10 * D(\text{LOGAGR}) + 2.59 * D(\text{LOGSER}) - 0.97 \text{ect}(-1) \\ (0.43) \quad (0.00) \quad (0.00)$$

$$R^2_{\text{adj}} = (0.78) \quad \text{Prob(F-Statistic)} = 0.00 \quad \text{DW} = 1.85$$

من خلال المعادلة المقدرة نلاحظ أن معامل حد تصحيح الخطأ (ect(-1)=-0.97) سالب ومعنوي مما يؤكد على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

من خلال احتمال احصائية فيشر (Prob(F-Statistic)=0.00) نلاحظ ان النموذج معنوي أي 100% يوجد متغير يختلف عن الصفر وهذا ما يؤكد احتمال اختبار ستودنت حيث أن كل المتغيرات معنوية أيضا ما عدا متغير القطاع الفلاحي و القطاع الصناعي اضافة الى ان المتغيرات المستقلة تفسر ما قيمته 78% من المتغير التابع، في حين تبقى 22% لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج. وهنا يمكننا القول أن النموذج له قوة تفسيرية كبيرة.

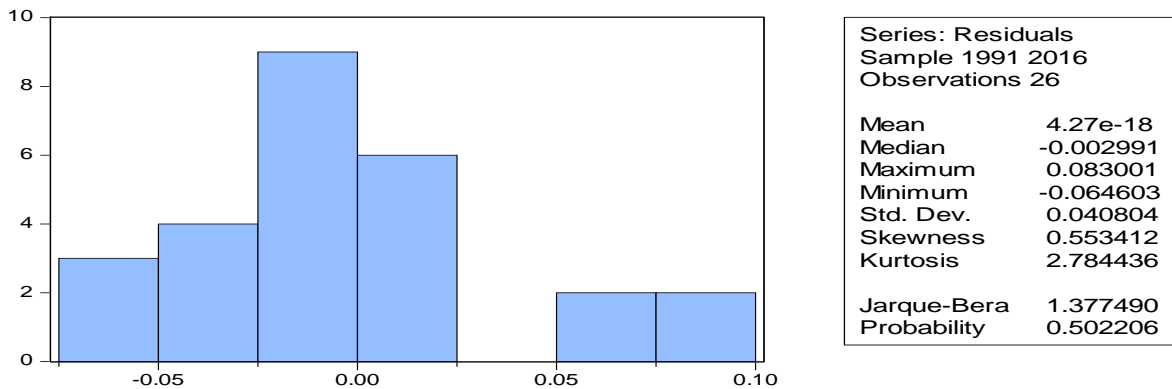
من خلال اشارة المعاملات وبغض النظر عن المعنوية الاحصائية لبعض المتغيرات ، نلاحظ أنه هناك علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية حيث أن :

- كلما زادت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي ب 1% يزداد الانفاق الحكومي ب 0.41%.
- كلما زادت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي ب 1% يزداد الانفاق الحكومي ب 0.81%.
- كلما زادت مساهمة قطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي ب 1% يزداد الانفاق الحكومي ب 0.10%.
- كلما زادت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي ب 1% يزداد الانفاق الحكومي ب 2.59%.

❖ اختبار البواقي:

من أجل الاعتماد الكلي على النموذج لابد من اجراء بعض اختبارات البواقي

1- اختبار التوزيع الطبيعي لـ جارك بيرة: (Jarque- Bera)



من خلال احتمال احصائية جارك بيرة (J.B) نلاحظ أن 0.05 < 0.50 وبالتالي البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

2 - اختبار تجانس التباين: والجدول رقم (06) الموالي يبين ذلك

الجدول رقم (06): اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.059415	Prob. F(1,23)	0.8096
Obs*R-squared	0.064415	Prob. Chi-Square(1)	0.7996

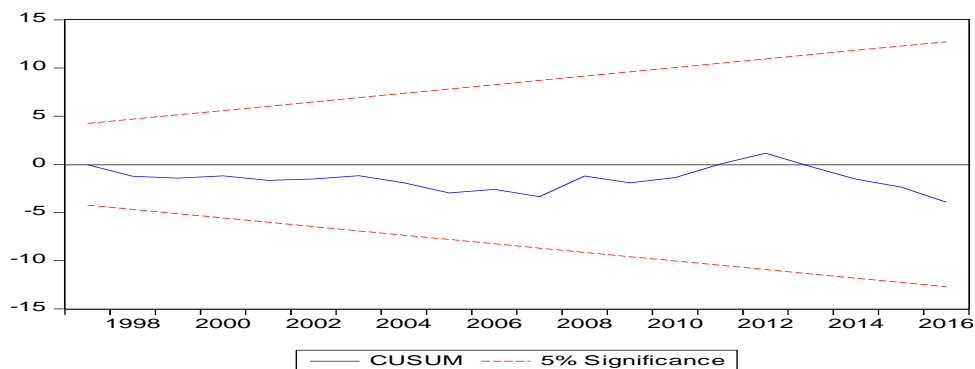
المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات Eviews 09.

من خلال احتمال احصائية فيشر نلاحظ أن 0.05 < 0.80 وبالتالي التباين متجانس.

3 - الاستقرار الهيكلي للنموذج:

من أجل دراسة الاستقرار الهيكلي للنموذج لابد من اجراء اختبار CUSUM والشكل البياني رقم (03) الموالي يبين ذلك:

الشكل البياني رقم (03): اختبار CUSUM للاستقرار الهيكلي للنموذج على المدى القصير



من خلال هذا الاختبار نلاحظ ان النموذج داخل مجال الثقة وبالتالي النموذج مستقر هيكليا.

د. حداد محي الدين ؛ د. قنوني الحبيب ؛ الانفاق الحكومي وفق نظرية العلة الهولندية دراسة قياسية للفترة ما بين (1990, 2016)

تحليل نتائج الدراسة

بناء على النتائج الاحصائية ومدى مطابقتها مع النظرية فإننا نستنتج ان لقطاع المحروقات اثر واضح على سياسة الانفاق الحكومي فقد ساهمت زيادة ارتفاع اسعار النفط بداية من سنة 2000 الى ارتفاع الانفاق الحكومي بشكل كبير و في ظل البجوحة المالية التي عاشها الاقتصاد الجزائري مما شجع الحكومة الى اتباع سياسة انفاق توسعية إذ سجل الانفاق الحكومي ما قيمته 4190 مليار/دج سنة 2008 بعدما كان 1034 مليار/دج حينها كانت اسعار النفط قد سجلت ارقام قياسية إذ بلغت سنة 2008 ما قيمته 98.6 دولار/البرميل.

كما شهدت سنة 2006 التسديد المسبق للديون الخارجية لدى نادي لندن و تم تخفيضها الى حوالي 4.7 مليار دولار، وقد صاحب ذلك ارتفاع ي مستويات التشغيل وانخفاض في مستويات البطالة.

أما القطاع الفلاحي فقد لاحظنا من خلال الدراسات التحليلية السابقة وكذا النتائج على انه لا يزال يحتاج الى المزيد من الدعم وكذا ترشيده خصوصا في ظل توفر البلاد على ثروات غابية ومياه جوفية وأراضي فلاحية كبرى وحتى مناخات متنوعة الى أن مساهمته في الناتج الداخلي الخام لاتزال محتشمة في حين لا ننسى أنه بداية من سنة 2011 بدأت هذه النسبة في الارتفاع بشكل كبير إذ انتقلت من 8.1% (2011) الى 11.3% (2015) وهذا راجع الى زيادة الانفاق الحكومي على القطاع في ظل انتعاش اسعار النفط اذ فاقت قيمة ال 100 دولار للبرميل مما شجع الى دعم هذا القطاع من العوائد النفطية الكبيرة وهذا دليل آخر على تبعية هذا الاخير للقطاع النفطي (ظهور نتائج الدعم الفلاحي)

أما فيما يخص القطاع الصناعي فللازال يعاني من تراجع خطير في ظل ارتفاع وتيرة التصدير ورغم الانفاق الحكومي الكبير على البنى التحتية والقواعد الصناعية الا انه لازال يعاني من تراجع ورغم الازمة السياسية والركود الاقتصادي افي فترة التسعينات إلا ان نسبة المساهمة كانت هي الاعلى اذ سجلت ما قيمته (10.4%) سنة 1995 ثم تلتها سلسلة من الانخفاضات في هذه النسب ، وعموما فإن الميزة الظاهرة في هذا التحليل هي أن المستوى العام لمساهمة الصناعة خارج المحروقات هي عبارة عن دالة ذات ميل سالب أي أن هذه المساهمة بدأت في التراجع على طول مدة الدراسة، وهذا يظهر التأخر الواضح في القطاع الصناعي رغم العائدات الكبيرة للدولة إلى أن مساهمته جد ضئيلة وهذا ما يصيب الطابع الريعي على الاقتصاد الجزائري.

أما قطاع الخدمات فيعتبر القطاع الاكثر مستفيدا وقد مرت بثلاثة مراحل اساسية، ففي فترة التسعينات شهدت ارتفاعا سنة 1990 و سجلت ما قيمته 31.8 % ثم انخفاضا بقيمة 30.4% في سنة 2002 وهذا نتيجة الظروف الاقتصادية في تلك الفترة خصوصا مع سياسة التعديل الهيكلي في الاقتصاد ، ومع بداية تراجع حاد في نسبة المساهمة بعد ارتفاع طفيف بين 2001 و 2002 بنسبة 33.2% ليسجل اقل قيمة له سنة 2007 بـ 28.9 % ، لتبدأ بعدها نسبة المساهمة في الارتفاع الكبير والمتزايد مع انتعاش السوق الدولية للنفط حيث سجلت اعلى مستوياتها سنة 2015 بنسبة 44% وهذا نتيجة الانفاق الحكومي الكبير في هذا القطاع.

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية:

- بن عزة هناء، اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2014)، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ظن المجلد الرابع ، العدد الأول، جوان 2017 ، ص 134.

المراجع باللغة الاجنبية:

- Alan gelb « Oilwindfulls : Blessing or Curse » Oxford Universitypress, join 1989
- Jacques Nowak « Le syndrome néerlandaise :Relations Intersectorielles et Vulnérabilité des Branches » l'Actualité économique (www.erudit.org), vol71, septembre1995.
- Jean-Philippe Koutassila « le syndrome hollandaise, théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun », centre d'économie du développement , Université Montesquieu – Bordeaux IV, France
- Marc –Antoine Adam « La maladie hollandaise : Une étude Empirique Appliquée à Des Pays En Développement Exportateurs de Pétrole » université de Montréal , 2003

مواقع انترنت :

- <http://algerianembassy-saudi.com/pdf/quint.pdf>
- <https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2016&locations=DZ&start=1991&view=chat>